

حقوق

إلزام طلاب العلوم الدينية بالـ «العزوبية» «مولانا» و«أبونا» ممنوعان من الحب!

أثار تعهد وقفه طالب سوري بعدم الزواج بلبنانية، طوالة فترة دراسته وإقامته في لبنان، ردود فعل غاضبة وضعت في إطار العنصرية الممارسة تجاه السوريين وانتهاكاً لحرية الإنسان في الزواج والحب. للوهلة الأولى، يبدو الأمر كذلك فعلاً. لكن مصدرنا في الأمن العام أكد لـ «الأخبار» أن هذا التدبير يعود إلى عام 2003، و«يطال حصاراً لطلاب المعاهد الدينية لآي جنسية أو ديانة انتموا».

الاعتبار أنه ربما «لم يطلب منّا ذلك كوننا رهباناً، ولن نتزوج بأي حال من الأحوال». وفي سياق مواز، يقول طالب حوزوي «إن الاحتمال يحدث، لكن ذلك لا يبرر أبداً مثل هذا التعهد. صحيح أن هناك علاقات مصلحية، ولكن هناك أيضاً علاقة صحية وجديّة، فبأي حق يصدر مثل هذا التعميم؟». الكاتبة بالعدل مها بونجم التي نظمت التعهد الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي أكدت «إن هذا القرار صادر عن الأمن العام ونحن نلتزم به». ولفتت أيضاً إلى أن التعهد لا يشمل كل الطلاب السوريين، وإنما هو خاص بطلاب العلوم الدينية لآي دين أو جنسية انتموا. بونجم أكدت أن هذا التعهد «بالمبدأ، قانوني، طالما أنه محدود بفترة الدراسة، وطالما أن هناك أسباباً موجبة تبرره». وأشارت إلى وجود تعهدات مماثلة «كتلك التي يوقعها تلامذة الضباط بعدم الزواج لخمس سنوات إلى ما بعد تخرّجهم».

الأستاذ في جامعة القديس يوسف، أنطوان مسرة، اعتبر أن «نص التعهد واضح ورسني وقانوني ويستند إلى وقائع أدبية، وهو لا يمس حرية الفرد بالزواج مستقبلياً، ولا يضع قيوداً على حرية الحب. فهو نص محدد ويتعلق بحالة راهنة (لا يوجد أي علاقة أو ارتباط من أي نوع كان يربطني بفتاة من الجنسية اللبنانية)». من وجهة نظر قانونية: «التعهد مجرد تعهد معنوي، ليس

صاغية: لا يحق للأمن العام التشريع واستقالة وزارة العدل من دورها أوصلتنا إلى هنا

يشمل كل طلاب العلوم الدينية، بصرف النظر عن جنسيتهم ودينهم (هيثم الموسوي)



رحيل دندش

في 2003، تبين للأمن العام تكرار حالات ارتبط فيها طلاب علوم دينية بلبنانيات لتحسين شروط إقاماتهم في لبنان، وغالباً ما انتهت هذه الزيجات بالطلاق. «مراقبة» الأمن العام لهذه الحالات المتكررة بشكل بارز دفعت إلى إصدار تدبير يطال طلاب العلوم الدينية حصراً، يمنعهم فيها من الارتباط بلبنانية أثناء فترة الدراسة. وهو تدبير لا يقتصر على السوريين، بحسب ما صوّتت به مواقع التواصل الاجتماعي في اليومين الماضيين، بل يشمل كل طلاب العلوم الدينية، بصرف النظر عن جنسيتهم ودينهم.

وبعيداً من التفسيرات الأمنية والإدارية، فإن تدبيراً كهذا، من ناحية إنسانية، لا يبدو منطقياً. «الأخبار» تواصلت مع طالب علوم دينية من جامعة القديس يوسف، نفياً أن يكون قد طلب منهما توقيع تعهد كهذا. ولفت أحدهما إلى ضرورة الأخذ في

تقرير

صيدا: سكان مبنى متصدّم ينتظرون «مشيئة الله»!

آمال خليك

إثر سقوط مبنى متصدّع في برج البراجنة على رؤوس ساكنيه، تحسّس سكان عدد من المباني المشابهة في صيدا رؤوسهم تحسباً لمواجهة مصير مشابه للضحيّتين زينب عبتاني وطفلتها سالي اللذين قضيا في عين السكة. فالمدينة شهدت في السنوات الماضية حوادث انهيار أجزاء من مبانٍ متهاكّة، لا سيما في الأحياء الشعبية في صيدا القديمة. هذه المباني تقطنها عائلات بـ «المفرق»، فيما مبنى بدير وحمدان المههد بالسقوط تسكنه عائلات بالجملة تتوزع على 25 شقة في ثمان طبقات شيدت عام 1977. علماً بأنه في حال سقط، لن يسقط وحده ولن يكون سكانه المتضررين وحدهم. فعند جانبه الأيمن، يلتصق به مبنى سكني مؤلف من ثلاث طبقات شيد قبله بسنوات. ومن خلفه، ترتفع مبانٍ سكنية أيضاً. فيما إلى يساره مبنى قديم شيد عام 1940، يخضع حالياً

لترميم بعد سنوات من الإهمال. أمام هول الدمار في برج البراجنة، أعاد الناشط الصيدوي نجيب عزام تحريك قضية مبنى حمدان وبيدر الواقع في حي الذكرمان على العقار رقم 1089 في منطقة البوابة الفوقا. منذ سبعة أشهر، استشعر سكانه بالخطر الشديد بعد انهيار أجزاء من أعمدة الأساسات الأرضية ونوء الواح الحديد الصدئ منها وتصعد سقوف الطوابق وجدرانها إلى أن سكنتها الرطوبة وتسربت منها المياه. شكّلوا وفداً وقصدوا بلدية صيدا. بحسب يحيى حبيش الذي يملك شقة ومحلاً لبيع الحيوانات في الطبقة السفلية من المبنى، كلف رئيس البلدية محمد السعودي رئيس الدائرة الهندسية في البلدية زياد الحكواتي إجراء كشف هندسي وتحديد حال المبنى. بالتزامن، كلف السكان مكتباً هندسياً للغاية ذاتها. النتيجة التي توصل إليها كل من البلدية والمكتب، جاءت متطابقة: «المبنى متصدع وبحاجة إلى ترميم وتدعيم، خاصة

المبنى يضم 25 شقة ويهدد انهياره مباني مجاورة

في الطبقتين السفلية والأرضية، ما يهدد السلامة العامة للمواطنين». تبلغ السكان بالنتيجة وخذلوا إلى شققهم. لم يتحركوا لا على صعيد ترك منازلهم ولا على صعيد الترميم. بعد انهيار مبنى برج البراجنة، تحرك ملف المبنى مجدداً. سارعت البلدية إلى إنذار السكان «بوجود الإخلاء فوراً والمباشرة بأعمال التدعيم والترميم حفاظاً على سلامة المارة والمواطنين، وإلا بادرت البلدية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بحقكم» كما جاء في نص الإنذار. عند

له طابع إلزامي ولا يجوز أن يكون ملزماً قانونياً، فلا يحق لأحد منع الحب والزواج». ويشدّد مسرة على أن من «واجب النظام القانوني اللبناني القيام بإجراءات تضمن حقوق الفرد، وتحديد ضمان عدم التحايل بواسطة الزواج للانتفاع بمفعيل أي زواج باجنيبي أو أجنبي، والذي من نتائجها القانونية نيل الجنسية وما يتعلق بها من منافع كالإقامة والتعليم الأولاد وغيره». ولفت إلى أن العديد من البلدان لحظت ما يسمى «الزواج الأبيض» marriage blanc الذي يعقد في سبيل اكتساب الجنسية، وعمدت إلى إجراءات عدة تضمن أن لا يكون الزواج وسيلة تحايل لنيل الجنسية. ومخل هذه القوانين يثير جدلاً في أماكن صدورهما. وهي، بالنسبة إلى كثيرين، قوانين على «حافة العنصرية». وجهة نظر يعبر عنها المحامي نزار صاغية الذي يؤكّد «أن هذا التعهد انتهاك قاضح وسافر لكل منظومة حقوق الإنسان وللدستور اللبناني الذي التزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». يذهب صاغية أبعد من ذلك: «يطلبون من الإنسان أن يتجرد من جزء من إنسانيته. بأي حق يتدخلون في خصوصيات الناس ويمنعونهم من إقامة علاقات عاطفية?».

بلفت صاغية إلى أنها «ليست المرة الأولى التي يتدخل فيها الأمن العام بالشؤون الخاصة للناس». ففي السابق، أصدر الجهاز تعميماً يمنع التعاملات الأجنبية من الزواج بلبنانيين، ويلزم أصحاب العمل الإبلاغ عن أي علاقة حب أو زواج قد ترتبط بها التعاملات تحت طائلة ترحيلهن. تم التراجع عن هذا التعميم إثر حراك حقوقي لـ «المفكرة القانونية». في رأي صاغية، «من العار أن تصدر في لبنان تعاميم من هذا النوع»، مشيراً إلى أن «استقالة وزارة العدل من دورها تركت إدارة هذه الشؤون للأمن العام، وأوصلتنا إلى قرارات كهذه كون الأمن العام جهة غير مشرّعة». واستغرب صاغية «كيف يوقع كاتب عدل مثل هذا التعهد المنافي للقانون?».

مدخل المبنى، علقت البلدية ملصقاً يذكر المارة والداخلين والخارجين بتهدده للسلامة العامة. بعد يومين على الإنذار، لم يتحرك السكان ولم يغيروا من وتيرة حياتهم اليومية. يقول محمود الجنزوري (يستاجر شقة في المبنى منذ 12 عاماً ولديه ستة أولاد، فيما ابنه يستاجر شقة أخرى) إن الأهالي يرفضون إخلاء منازلهم قبل تأمين البديل المناسب وتحمل نفقات الإيواء. حبيش بدوره فضّل أن ينتظر «مشيئة الله تحت سقف بيتي، على أن أشرد زوجتي وأطفالي في الشارع». ولفت إلى أن الخلاف على من يتحمل نفقات الترميم والإيواء هو من جمّد القضية في الأشهر الماضية. «تبلغ تكلفة الترميم حوالي 300 ألف دولار. معظم السكان لا يستطيعون دفع شيء من المبلغ، في حين أن البلدية لا تملك صلاحية لتكبد النفقات. ولهذه الغاية تواصلنا مع مالكي المبنى للتباحث فيمن يدفع. حتى الآن، تجاوب البعض ومنتظر رد فعل البعض الآخر».

قطاعات

التعليم الأساسي وقف عمل المرشدين



1000 متعاقد من معلمي الإرشاد الصحي والتربوي باتوا خارج المدارس الابتدائية الرسمية بفعل صدور قرار مفاجئ عن برنامج الدعم الشامل في وزارة التربية (تعليم اللاجئين السوريين في دوام بعد الظهر) يقضي بإيقاف عملهم، بحجة النقص في التمويل.

رابطة المعلمين استنكرت القرار ودعت فروعها في المناطق إلى عقد جمعيات عمومية لمديري المدارس التي تعلم بدوام بعد الظهر ومصارحتهم بأن الرابطة لديها هواجس من أن الأموال قد لا تتوفر لدفع مستحقات جميع المعلمين في نهاية العام.

وأوصت الرابطة الجمعيات بمناقشة تنفيذ الاعتصام أو الإضراب الشامل لمدارس بعد الظهر حتى يعود برنامج الدعم الشامل عن قراره. ومع أن العام الدراسي بات في منتصفه، لم تصل حتى الآن أي مبالغ إلى صناديق المدارس الرسمية كما لم يقبض المتعاقدون في دوام قبل الظهر وبعده أي قرش من مستحقاتهم رغم مرور 5 أشهر على بدء العام.

مياومو الكهربا ما هو مصيرنا؟

عاد أمس مياومو مؤسسة كهرباء لبنان الذين يعملون لمصلحة شركة «باس» إلى التحرك، مطالبين بمعرفة مصيرهم. فهم اليوم في الشارع بلا عقد عمل وبلا صفة بعدما انتهى عقد شركتهم الملتزمة بتقديم خدمات التوزيع والجباية في ما يُسمّى المنطقة الثالثة (الضاحية الجنوبية وجبل لبنان الجنوبي والجنوب) بتاريخ 2017/12/31.

وكان هؤلاء وعددهم نحو 800 مياومو و200 موظف قد أوقفوا تحركهم قبل 3 أسابيع، في بادرة حسن نية، لكونهم قبضوا رواتب الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل انتهاء عقد الشركة (تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول). وبالنظر إلى الوعود التي قطعها المسؤولون لهم لجهة أن أزمة عملهم ستحل في أول جلسة لمجلس الوزراء.

ولما لم يستجد أي معطى في هذا المجال، أقفوا أمس صالة الزبائن في المركز الرئيسي للمؤسسة. وبعد مرور وقت على اعتصامهم حضرت قوة أمنية وفتحت الصالة بالقوة وخيرتهم بين الخروج أو الاعتقال. فما كان من المياومين إلا أن خرجوا من المكان، مؤكدين عودتهم يوم الإثنين «لفضح كل شيء» في مؤتمر صحفي.

الجدير نذكره أن كل المعاملات التي تتعلق بأعمال الصيانة وتركيب العدادات والكشف على المباني الجديدة وتركيب المحولات وسواها، متوقفة في هذه المنطقة.

